



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: محددات الربحية في شركات التأمين دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة في سورية

اسم الكاتب: د. حنان ظاهر، أحمد وسوف

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4856>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 04:27 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



محددات الربحية في شركات التأمين دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة في سورية

الدكتورة حنان ضاهر*

أحمد وسوف**

(تاريخ الإيداع 2015 / 12 / 22. قُبِلَ للنشر في 2016 / 5 / 9)

□ ملخص □

يهدف هذا البحث إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين العاملة في سورية، إسهاماً في مساعدة إدارة تلك الشركات على تهيئة المناخ الملائم بما يضمن لهذه الشركات استمرارها ونجاحها في تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

لتحقيق غرض الدراسة تم جمع البيانات من شركات التأمين العاملة في سورية، وقد استنتجت من الدراسة كلاً من شركة العقيلة للتأمين التكافلي بسبب التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، والمؤسسة العامة للتأمين لعدم توفر البيانات المالية الخاصة بها. امتدت فترة الدراسة من العام 2009 إلى العام 2013. لغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج الـ Panel Data وهو نموذج الانحدار التجميعي. تم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 7.

أظهرت نتائج الدراسة أن كلاً من الأزمة السياسية والاستثمارات تؤثر إيجاباً على ربحية الشركة، أما الرافعة المالية تؤثر بشكل سلبي على ربحية شركات التأمين، أما حجم الشركة والسيولة لم يظهر لها أثر على ربحية شركات التأمين.

الكلمات المفتاحية: الربحية، شركات التأمين، تحليل البيانات.

* مدرسة - قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.
** طالب ماجستير - قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

Determinants of Profitability in the Insurance Companies An Applied Study on the Insurance Companies Operating in Syria

Dr. Hanan Daher*
Ahmad Wassof**

(Received 22 / 12 / 2015. Accepted 9 / 5 / 2016)

□ ABSTRACT □

This research aims to identify the factors affecting the profitability of insurance companies operating in Syria, a contribution to assist the management of those companies to create the appropriate environment to ensure these companies to sustain and success in achieving their objectives and achieving the desired economic development.

To achieve the purpose of the study, data was collected from insurance companies operating in Syria, two companies were excluded from the study, Oqaila Takaful Insurance Company because of its commitment to the principles of Islamic law, and the General Syrian Insurance Corporation because of the lack of its financial data. The study period spanned from 2009 to 2013. For the purpose of the study data analysis was used a Panel Data model namely the pooled regression. The data were analyzed based on Eviews7.

Results of the study showed that both the political crisis and investments positively affect the profitability of the company, while the leverage negatively affect the profitability of insurance companies, the company's size and liquidity, did not show an effect on the profitability of insurance companies.

Keywords: Profitability, Insurance Companies, Panel data.

* Assistant Professor - Department of Banking and Finance- Faculty of Economics- Tishree University- Lattakia-Syria.

** Postgraduate student - Department of Banking and Finance- Faculty of Economics- Tishreen University-Lattakia-Syria.

مقدمة:

مرت حوالي خمسة آلاف سنة على أول فكرة بدائية للتأمين والتي تضمنتها ألواح ملك بابل، ومع ذلك لم يعرف هذا النشاط نظامه الحديث إلا مع بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر وبالضبط بعد الحريق الكارثي للعاصمة البريطانية، حيث شق طريقه خاصة في بريطانيا ثم فرنسا. [1]

وقد ارتبط ظهور التأمين بالرغبة بالإحساس بالأمن والأمان الذي يراود الإنسان منذ بدء الخليقة، وهكذا ولد التأمين كفكرة تعاونية من خلال قيام مجموعة من الأفراد بالتعاون فيما بينهم لتحمل الخطر الذي يحل بأحدهم مقابل اشتراكهم بحصص نقدية تكوّن رأس المال الذي يقطع عنه ما يكفي لتعويض الضرر. وهكذا ظهرت أنواع وتقسيمات للتأمين كما ظهرت الشركات المتخصصة في مجال التأمين الذي أصبح يشكل قطاعاً هاماً من النشاط الاقتصادي وركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد القومي. [2]

ويتمثل نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بإبرام مختلف عقود التأمين مع المؤمن لهم من أجل تغطية الأخطار التي قد يتعرضون لها، حيث تقوم بإصدار وثائق تتضمن قيمة القسط الذي يتوجب على المؤمن لهم دفعه وكذلك التغطية التي تقدمها شركات التأمين، كما تلتزم شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم عند تحقق الخطر المؤمن منه. وهكذا بدأت دول العالم تباعاً تدرك أهمية ومكانة قطاع التأمين في اقتصادياتها، الأمر الذي دفعها للإشراف على الشركات الممارسة له من خلال سن القوانين والتشريعات الناظمة له. [3]

شهد نشاط التأمين تطوراً هاماً وانتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة، وأصبح من بين أهم النشاطات التي تدعم النشاط الاقتصادي للدول، فكل من الأفراد والمؤسسات تجد أن التأمين هو الدرع الواقي لنشاطها الاقتصادي وذلك من خلال حماية الممتلكات ورؤوس الأموال المستثمرة من المخاطر المتوقعة الحدوث. مع إدراك الدول لمدى أهمية التأمين في النشاط الاقتصادي استدعى الأمر إنشاء شركات تأمين تقوم بعدة أدوار من خلالها يتم حماية ممتلكات الأفراد والمؤسسات من المخاطر.

تميز قطاع التأمين في سورية خلال السنوات الطويلة الماضية باحتكاره من قبل القطاع العام، فمنذ فترة الستينات من القرن الماضي بقي التعامل فيه مقتصرًا على المؤسسة العامة السورية للتأمين، الأمر الذي أدى إلى غياب المنافسة وبالتالي تدني مستوى الأداء وتدني جودة الخدمات التأمينية المقدّمة. [4]

لقد شهدت السوق السورية للتأمين في السنوات الأخيرة العديد من التغيرات، فقد صدر المرسوم رقم (68) لعام 2004 القاضي بإحداث هيئة الإشراف على التأمين، وكذلك المرسوم رقم (43) لعام 2005 الذي يتضمن شروط تأسيس شركات التأمين وتنظيم قطاع التأمين بشكل عام، مما ساهم في فتح السوق السورية للتأمين أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، ومُنح الاعتماد لعدة شركات خاصة، حيث وصل عددها مؤخراً إلى 12 شركة تأمين خاصة منها شركتان تكافليتان، بالإضافة إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين كمؤسسة حكومية تابعة للقطاع العام. [5]

تعتبر الربحية عاملاً أساسياً لاستمرار أي مؤسسة تجارية، وكذلك لتحقيق العائد المطلوب من قبل المالكين والمساهمين في الشركة. وتعتبر الربحية من المقاييس المالية التي يتم استخدامها لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح بالمقارنة مع النفقات والتكاليف ذات الصلة خلال فترة من الزمن، وبالتالي فإن مصطلح الربحية هو مقياس نسبي حيث يتم التعبير عن الربحية كنسبة مئوية، وهكذا فإن مؤشر الربحية هو المؤشر الأكثر أهمية الذي يعطي فكرة واضحة عن قدرة الشركة على رفع مستوى دخلها. [6]

تناول هذا البحث دراسة محددات الربحية في شركات التأمين العاملة في الجمهورية العربية السورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (الشوملي، 2010) بعنوان: العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين الأردنية. [7] هدفت الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين الأردنية والتي شملت كلاً من حجم الشركة، هيكل الملكية، معدل المديونية، الحصة السوقية، نسبة التعويضات إلى الأقساط، نسبة الأقساط إلى إجمالي الإيرادات ومعدل النمو. اشتملت عينة الدراسة على 25 شركة من أصل 28 شركة أي ما نسبته (89%) وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2005-2008. تمّ تقدير معادلة الانحدار الخاصة بالدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتمّ الحصول على البيانات بالاعتماد على القوائم المالية للشركات المدروسة. أشارت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية ايجابية بين حجم الشركة ونسبة المديونية وبين الربحية مقاسةً بالعائد على حقوق الملكية، في حين لا توجد علاقة بين هيكل الملكية والربحية مقاسةً بنفس النسبة. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية بين نسبة المديونية ونسبة التعويضات إلى الأقساط ونسبة الأقساط إلى إجمالي الإيرادات وبين الربحية مقاسةً بالعائد على سعر السوق، بينما كانت العلاقة بين الحصة السوقية والربحية هي علاقة ايجابية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Malik, 2011) بعنوان: **Determinants of Insurance Companies Profitability: An Analysis of Insurance Sector of Pakistan** (محددات ربحية شركات التأمين: تحليل قطاع التأمين في باكستان). [8]

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في محددات الربحية في شركات التأمين في باكستان. هذه المحددات هي: عمر الشركة، حجم الشركة، حجم رأس المال، الرافعة المالية، نسبة الخسارة من رأس المال. اشتملت عينة الدراسة على 35 شركة تأمين على الحياة وغير الحياة خلال الفترة 2005-2009. تم جمع البيانات من القوائم المالية لشركات التأمين والمنشورات المالية للبنك المركزي الباكستاني ومنشورات جمعية التأمين في باكستان..

استخدمت الدراسة الإحصاءات الوصفية كالوسيط، والحد الأدنى، والحد الأعلى، والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة، وكذلك تحليل الانحدار المتعدد لتحديد ربحية شركات التأمين في باكستان. أظهرت النتائج أنه لا يوجد علاقة بين الربحية وعمر الشركة، كما أظهرت أن الربحية ترتبط إيجاباً مع حجم الشركة وحجم رأس المال بينما ترتبط سلباً مع نسبة الخسارة ونسبة الرافعة المالية.

2. دراسة (Charumathi, 2012) بعنوان: **On the Determinants of Profitability of Indian Life Insurers – An Empirical Study** (محددات ربحية شركات التأمين الهندية على الحياة - دراسة تجريبية). [9]

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين على الحياة العاملة في الهند. طبقت الدراسة على جميع شركات التأمين على الحياة الهندية البالغ عددها 23 شركة (شركة واحدة عامة و 22 شركة خاصة)، وذلك خلال الفترة 2008-2010. أبرز العوامل التي تناولتها الدراسة بالبحث الرافعة المالية والحجم والسيولة ومخاطر الاكتتاب والنمو في الأقساط ورأس المال.

جمعت البيانات من التقارير السنوية والإحصاءات المالية للشركات المعنية. واستخدمت نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين على الحياة الهندية.

أظهرت الدراسة أن الربحية تتأثر إيجاباً بحجم الشركة والسيولة، بينما تتأثر سلباً بالرافعة المالية والنمو في الأقساط ورأس المال، كما أن الدراسة لم تجد أي دليل على العلاقة بين مخاطر الاكتتاب والربحية.

3. دراسة (Boadi, et al., 2013) بعنوان: **Determinants of Profitability of Insurance Firms in Ghana** (محددات ربحية شركات التأمين في غانا). [10]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات الربحية لدى شركات التأمين في غانا. تكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين في غانا، وأما العينة فقد اقتصر على 16 شركة تأمين عاملة في غانا تم إجراء الدراسة عليها نظراً لتوفر قوائمها المالية. جمعت البيانات الخاصة بالدراسة بالاعتماد على هيئة التأمينات الوطنية وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2005 حتى 2010. استخدمت الدراسة بيانات البائل، وقد اعتمدت في تحليلها على تقنية الانحدار بطريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square Regression وذلك لدراسة العلاقة بين العائد على الأصول في شركات التأمين الغانية وبين المحددات التالية: حجم الشركة، المخاطر، الرافعة المالية، جودة الخدمات والسيولة. أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين العائد على الأصول الذي يعبر عن الربحية لدى شركات التأمين والمحددات المتمثلة بالرافعة المالية، السيولة، حجم الشركة، المخاطر كانت علاقة إيجابية بينما العلاقة مع جودة الخدمات كانت علاقة سلبية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة محددات الربحية في شركات التأمين العاملة في عدد من دول العالم، حيث نلاحظ اختلافاً في النتائج التي تم التوصل إليها، ففي حين توصلت دراسة (Malik, 2011) ودراسة (Charumathi, 2012) إلى أنه للرافعة المالية أثراً سلبياً على الربحية، أظهرت دراسة (Boadi, et al., 2013) أن هذا المؤشر له أثراً إيجابياً على الربحية. كذلك الأمر بالنسبة لمؤشر السيولة، ففي حين توصلت دراسة (Sumaira and Amjad, 2013) إلى أن السيولة لها أثراً سلبياً على الربحية، وجدت دراسة (Boadi, et al., 2013) أن هذا المؤشر له أثراً إيجابياً على الربحية.

إن الاختلاف في نتائج الدراسات السابقة شكل حافزاً أمام الباحث لدراسة محددات الربحية الداخلية في شركات التأمين العاملة في سورية، حيث يلاحظ ندره الدراسات العربية التي تناولت دراسة محددات الربحية في شركات التأمين في المنطقة العربية بشكل عام، وفي سورية بشكل خاص، خاصةً مع حداثة شركات التأمين الخاصة العاملة فيها، كما إن أبرز ما يميز هذه الدراسة هو تناولها لقطاع التأمين في سورية، والذي يعد من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتدعيمها، وذلك من خلال حشد المدخرات وجذبها ثم إعادة توجيهها إلى قنوات استثمارية تخدم مصالح التنمية.

مشكلة البحث:

تعد الربحية في شركات التأمين حجر الأساس، فمن خلال الأرباح تستطيع شركات التأمين تدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملاءتها وسيولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والوفاء بالتزاماتها. إلا أن الربحية تتأثر بعوامل داخلية عديدة مثل حجم الشركة، عمر الشركة، السيولة، الرافعة المالية، استثمارات الشركة. ومن هنا تتركز مشكلة البحث في تحديد العلاقة بين الربحية ومحدداتها الداخلية في شركات التأمين العاملة في سورية، والتي يمكن صياغتها بالسؤال التالي:

- ما هو أثر المحددات الداخلية للربحية على ربحية شركات التأمين؟ ويتفرع عنه:
- ما هو أثر حجم الشركة على ربحيتها؟
- ما هو أثر سيولة الشركة على ربحيتها؟
- ما هو أثر الرافعة المالية للشركة على ربحيتها؟
- ما هو أثر استثمارات الشركة على ربحيتها؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كون الربحية هدفاً أساسياً لجميع شركات التأمين، وأمراً ضرورياً لبقائها واستمرارها، وغايةً ينطلع إليها المستثمرون، وهي أيضاً أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة.

-**الأهمية النظرية:** تتبع الأهمية النظرية لهذا البحث من كونه يتناول محددات الربحية في شركات التأمين العاملة في سورية لاسيما أن هذا القطاع يعتبر حديثاً نسبياً وتوجد ندرة في الدراسات التي تناولته، وذلك بهدف تحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الربحية من أجل الحد من تأثيرها وزيادة ربحية شركات التأمين باعتبارها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، لاسيما في ظل اختلاف النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

-**الأهمية العملية:** تأتي أهمية هذا البحث من كونه يوفر معلومات دقيقة ومهمة لواضعي السياسات الخاصة بالاستثمار في شركات التأمين، بحيث يجنبها الأداء السيئ وبالتالي الوقوع في المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس، ويزودها بمقترحات جديدة تمكنها من تحقيق معدلات عالية من الأرباح وبالتالي جذب مزيد من المؤمن عليهم والزيادة في أصول الشركة وتحقيق مستويات عالية من السيولة وبالتالي تلبية متطلبات العملاء في حال وقوع الخطر المؤمن عليه.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- دراسة تأثير المحددات الداخلية على ربحية شركات التأمين ويتفرع منه الأهداف التالية:
- دراسة تأثير حجم الشركة على ربحيتها.
- دراسة تأثير سيولة الشركة على ربحيتها.
- دراسة تأثير الرافعة المالية للشركة على ربحيتها.
- دراسة تأثير استثمارات الشركة على ربحيتها.

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى:** يؤثر حجم الشركة إيجاباً على ربحية شركات التأمين العاملة في سورية.
- الفرضية الثانية:** تؤثر الرافعة المالية سلباً على ربحية شركات التأمين العاملة في سورية.
- الفرضية الثالثة:** تؤثر السيولة سلباً على ربحية شركات التأمين العاملة في سورية.
- الفرضية الرابعة:** تؤثر استثمارات الشركة إيجاباً على ربحية شركات التأمين العاملة في سورية.

منهجية البحث:**مجتمع البحث:**

يتكون مجتمع البحث من شركات التأمين العاملة في الجمهورية العربية السورية والبالغ عددها 8 شركات (شركة واحدة عامة وسبع شركات خاصة). ويبين الجدول التالي شركات التأمين التي يتضمنها مجتمع البحث.

شركات التأمين السورية	
شركة المشرق العربي للتأمين	السورية الكويتية للتأمين
المتحدة للتأمين - سورية	السورية الوطنية للتأمين
السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)	الاتحاد التعاوني للتأمين
المؤسسة العامة السورية للتأمين	العقيلة للتأمين التكافلي

المصدر: (هيئة الأوراق والأسواق المالية، 2013)

تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب المسح الشامل، حيث تمت دراسة جميع شركات التأمين العاملة في سورية باستثناء شركة العقيلة للتأمين التكافلي بسبب التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، والمؤسسة العامة السورية للتأمين لعدم توفر البيانات المالية الخاصة بها.

طرق جمع البيانات:

تم جمع بيانات نصف سنوية لشركات التأمين المدروسة خلال الفترة الممتدة من 2009-2013 بالاعتماد على القوائم المالية لهذه الشركات وذلك من موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية بالإضافة إلى المنشورات الإحصائية على موقع مصرف سورية المركزي. وقد بلغ عدد المشاهدات 60 مشاهدة لجميع متغيرات الدراسة.

طرائق البحث:

تم تطبيق الدراسة على شركات التأمين العاملة في سورية وذلك باستخدام أحد نماذج الـ Panel Data والتي تتضمن نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وقد استخدم اختبار F المقيد للمفاضلة بين نمودجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة واختبار لاغرانج LM للمفاضلة بين نمودجي الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية واختبار Hausman للمفاضلة بين نمودجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية. وبالاستفادة من الدراسات السابقة تمت صياغة معادلة الانحدار الخاصة بنموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$Y = C + C_0X_0 + C_1X_1 + C_2X_2 + C_3X_3 + C_4X_4 + \varepsilon_{it}$$

Y: المتغير التابع (الربحية) وسيمثل بالعائد على إجمالي الأصول ويحسب من خلال قسمة صافي الربح قبل الضريبة على إجمالي الموجودات وذلك كما في (Mehari and Amiro, 2013).

X₀: متغير وهمي يعبر عن الأزمة الراهنة بحيث يأخذ القيمة 0 للفترة قبل الأزمة والقيمة 1 لفترة الأزمة بدءاً من النصف الثاني من العام 2011.

X₁: حجم الشركة وسيحسب من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول وذلك كما في Mehari and Amiro (2013).

X2: الرافعة المالية وتحسب من خلال قسمة إجمالي الديون على حقوق الملكية وذلك كما في Almajali, et (al., 2012).

X3: السيولة وتحسب من خلال قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وذلك كما في Almajali, et (al. 2012).

X4: قيمة الاستثمارات وتحسب من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاستثمارات وذلك كما في Kozak (2011).

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم التأمين:

تعددت وتتنوع تعريفات التأمين لتشمل وجهات نظر مختلفة فنية وقانونية وفيما يلي نبين مفهوم التأمين من وجهة النظر الفنية: "التأمين هو عملية فنية تزاولها هيئات منظمة مهامها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة، ويتحمل المؤمن، عن طريق المقاصة أعباء هذه المخاطر وفقاً لقوانين الإحصاء، وبذلك يتحصل المؤمن له أو من يعينه في حالة تحقق الخطر المؤمن منه على تعويض مالي". [10]

أما من وجهة النظر القانونية فقد عرّف التأمين على أنه عقد يلتزم بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن أو إلى المستفيد الذي اشترى التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو دفعه مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن". [3]

ثانياً: العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين

1) مفهوم الربحية:

تعتبر الربحية هدفاً أساسياً تسعى شركات التأمين لتحقيقه، لزيادة قدرتها التنافسية، وجذب المستثمرين، وتحسين مستوى ملاءتها وبالتالي تعزيز ثقة العملاء بالشركة. [12]

تعرف الربحية على أنها "العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية". [13]

وتعتمد شركات التأمين إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر ممكن من أقساط التأمين بأقل تكلفة ممكنة، وتوظيف هذه الأموال في استثمارات تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبياً. [14]

2) نسب الربحية:

تعتبر نسب الربحية مؤشراً لكفاءة الشركة بشكل عام، وتستخدم كمقياس للأرباح التي تجنيها الشركة خلال فترة زمنية محددة بالاستناد إلى مستوى مبيعاتها والأصول ورأس المال العامل وأرباح السهم الواحد. تقيس نسب الربحية قدرة الشركة على تحقيق الربح كما أنها مؤشر على نجاح الشركة في إدارة أصولها. فالدائنين على سبيل المثال يهتمون بنسب الربحية حيث أنها تشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المساهمين حيث يهتمون بنسب الربحية لأنها تشير إلى معدل العائد على استثماراتهم وعلى تقدم الشركة. [15]

ومن أبرز النسب التي تقيس الربحية:

1. **معدل العائد على الأصول (ROA) Return on Assets**: يعكس قدرة إدارة الشركة على توليد الربح من أصولها، وكلما زادت هذه النسبة كلما دلّ ذلك على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول، ويتم احتسابها من خلال النسبة التالية [15]:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2. **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) return on equity**: تعتبر هذه النسبة مقياساً لقدرة الإدارة في استخدام أموال المساهمين لتوليد الربح للشركة، ويحتسب من خلال النسبة التالية [15]:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

3. **نسبة العائد على رأس المال المستخدم**: تعبر هذه النسبة عن حسن استغلال الأموال المقدمة من قبل المالكين والدائنين، ويقصد برأس المال المستخدم رأس المال العامل بالإضافة إلى الموجودات الثابتة، ويحسب من خلال النسبة التالية [16]:

$$\text{نسبة العائد على رأس المال المستخدم} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{رأس المال المستخدم}}$$

4. **نسبة هامش الربح الإجمالي**: تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح من الإيرادات، فكلما زادت هذه النسبة كانت الشركة أقدر على الإنتاج بكلفة أقل، وتعطى بالنسبة التالية [16]:

$$\text{نسبة هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{الإيرادات}}$$

5. **هامش الربح الصافي**: تشير هذه النسبة إلى المدى الذي يمكن أن ينخفض إليه الربح قبل أن تتعرض الشركة لخسائر معينة، فانخفاض هذه النسبة يدل على أن الشركة غير قادرة على تحقيق الأرباح، وتعطى بالنسبة التالية [16]:

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الإيرادات}}$$

6. **نسبة التشغيل**: تعد هذه النسبة معيار على كفاءة التشغيل في الشركة، وتعطى بالنسبة [16]:

$$\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب} \\ \text{صافي الإيرادات}$$

(3) العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين

1. حجم الشركة:

يعبر عن حجم الشركة من خلال إجمالي الأصول التي تملكها، إن زيادة حجم الأصول يزيد من قدرة الشركة على الاستثمار ويعزز ثقة المتعاملين معها، ويمكنها من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير من خلال تقليص مصاريفها وبالتالي تزداد ربحيتها. [17]

2. الرافعة المالية:

يقصد بالرفع المالي "اعتماد المنشأة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدفوعة"، وكلما زاد اعتماد الشركة على المصادر الخارجية في التمويل زادت درجة الرفع المالي، ويصبح الرفع المالي فعالاً كلما تمكنت الشركة من استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة الأموال المقترضة، بينما ستحقق خسارة في حال لم تتمكن من استثمار الأموال المقترضة [18].

3. السيولة:

تعرف السيولة في شركات التأمين بأنها قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها لحاملي وثائق التأمين دون الحاجة إلى تصفية الأصول المالية، لذلك يجب أن تكون الأرصدة النقدية والمصرفية كافية لسداد الالتزامات العاجلة المستحقة الدفع. [9] كما أن السيولة العالية تفوّت على الشركة فرصة استثمار هذه الأموال وتحقيق معدلات عائد مرتفعة من هذا الاستثمار. [19]

4. الاستثمار:

"الاستثمار يتناول الأصول الرأسمالية المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية لتحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية على أن تُقيّم القيم الحقيقية للأصول الرأسمالية في المستقبل بأعلى من قيمتها مع التأكد من البقاء ضمن هامش المخاطر المتوقع". [20] وبالتالي فإذا ما استثمرت شركات التأمين أموالها ضمن مجالات استثمارية ذات مخاطر متوقعة فإنها تحقق مزيداً من الأرباح.

النتائج والمناقشة:

أولاً: وصف متغيرات الدراسة

يتضمن هذا الجزء الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، التفرطح والالتواء. يوضح الجدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الاستثمارات	السيولة	الرافعة المالية	حجم الشركة	معدل العائد على الأصول	
21.13328	1.594133	1.314732	21.38938	0.023895	Mean
21.21385	1.467500	1.391000	21.63265	0.018550	Median
21.70250	5.181100	2.455800	21.99990	0.120800	Maximum
19.62960	0.537100	0.116200	12.15230	-0.124700	Minimum
0.405462	0.770448	0.566194	1.269925	0.033038	Std. Dev.
-1.197882	2.403908	-0.227051	-6.612458	-0.904373	Skewness
4.655011	11.10442	2.597139	48.32695	9.066974	Kurtosis
21.19687	221.9919	0.921262	5573.576	100.1993	Jarque-Bera
0.000025	0.000000	0.630885	0.000000	0.000000	Probability
1267.997	95.64800	78.88390	1283.363	1.433710	Sum

9.699571	35.02179	18.91397	95.14991	0.064398	Sum Sq. Dev.
60	60	60	60	60	Observations

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي 7 EViews

يظهر الجدول رقم (1) تدني معدل الربحية بالنسبة لشركات التأمين العاملة في سورية فقد بلغ متوسط هذا المعدل (2%) والذي يعتبر معدلاً منخفضاً بالمقارنة مع المعدلات المعيارية التي تقدر بـ (9%) [21] ونلاحظ أن قيمة مؤشر الالتواء (Skewness) تساوي -0.904373 أصغر من الصفر أي أن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو ملتوٍ نحو اليسار، وبالنسبة لمؤشر التفرطح (Kurtosis) فقد بلغت قيمته 9.066974 أكبر من 3 أي أن شكل التوزيع مدبب ويحتوي على قيم شاذة. كما يظهر الجدول أن شركات التأمين تحتفظ بمعدلات عالية جداً من السيولة فقد بلغ متوسط هذا المعدل (159%) وهو مرتفع جداً حيث تتراوح هذه النسبة عالمياً بين (30-35%) [22] كما حقق مؤشر الالتواء (Skewness) قيمة 2.403908 أكبر من الصفر أي أن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو ملتوٍ نحو اليمين، بينما كانت قيمة مؤشر التفرطح (Kurtosis) مساوية لـ 11.10442 أكبر من 3 ويدل ذلك على وجود قيم شاذة في السلسلة ذات الشكل المدبب. من خلال ملاحظة مؤشر (Jarque-Bera) نجد أن قيم الاحتمالية لجميع متغيرات الدراسة باستثناء متغير الرافعة المالية هي أصغر من (0.05)، وبالتالي تخضع هذه المتغيرات للتوزيع الطبيعي.

ثانياً: اختيار نموذج الدراسة الملائم:

يوجد ثلاثة أساليب لتحليل البيانات المالية من خلال نموذج Panel Data Analysis هي:

1. نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model: [23]

يعد هذا النموذج من أبسط نماذج البانل، حيث تكون معاملات الانحدار المقدرّة ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي أنه وبحسب هذا النموذج يتم إهمال تأثير البعد الزمني، ولذا يتم تقدير هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وتصاغ معادلة الانحدار بالنسبة لهذا النموذج على الشكل التالي:

$$y_{i,t} = \alpha_0 + \beta x_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: y : المتغير التابع، x : المتغير المستقل، α_0 : متجه الحد الثابت، β : متجه معاملات الانحدار
 t : تمثل الزمن، i : تمثل شركة التأمين، ε : الخطأ العشوائي.

2. نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model: [23]، [24]

يتمثل الهدف في استخدام هذا النموذج في معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل شركة) على حدة، فيكون متجه الحد الثابت في هذا النموذج مختلفاً من شركة لأخرى مع بقاء متجهات معاملات الانحدار ثابتة لكل شركة. ويعود سبب إدخال الآثار الثابتة في هذا النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملحوظة والتي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير عبر الزمن، حيث يفترض عدم حدوث أي تغيير في هذه المتغيرات خلال الفترة الزمنية للدراسة على الأقل. وتتمثل الآثار الثابتة في جميع العوامل الثابتة غير الملحوظة والتي تختلف من مجموعة بيانات مقطعية إلى أخرى، ولذلك يمكن القول بأن هذا النموذج يعكس الفروق والاختلافات بين الشركات المكونة لعينة الدراسة. ويتم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model) ويتم صياغته على الشكل التالي:

$$y_{i,t} = \beta_0 + \alpha x_{i,t} + \sum_{i=1}^n \beta_i D_i + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: D_i : متغير وهمي للشركة i ، β_i : معامل انحدار المتغير الوهمي للشركة i .

3. نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model: [25]

يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، حيث أن هذا الافتراض يستند على أن العينة المستخدمة مسحوبة بشكل عشوائي، لذا فإن معاملات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها، وبذلك يتم التعامل مع الحد الثابت كمتغير عشوائي عبر مفردات البحث. ويستخدم لتقدير هذا النموذج طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares) وتتم صياغته على الشكل التالي:

$$y_{i,t} = \mu + \alpha x_{i,t} + v_i + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: μ : يمثل المتغير العشوائي، v_i : حد الخطأ الخاص بمجموعة البيانات المقطعية (الشركة) وهو يعكس مجموعة المتغيرات المستقلة الخاصة بالشركة والتي لا يتضمنها النموذج.

وبغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم إجراء اختبارات المفاضلة التالية: [26]

1. اختبار F المقيد للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة.

2. اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية.

3. اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

1. المفاضلة بين نموذجي PM و FEM:

للاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نستخدم اختبار (F - test) المقيد والذي

يأخذ الصيغة الآتية: [27]

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / (N-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT-N-K)}$$

ويمكن صياغة الفرضيات التالية:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

حيث إن (K) هي عدد المعلمات المقدرة و R_{FEM}^2 عبارة عن معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة

و R_{PM}^2 يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي، ونقارن نتيجة المعادلة السابقة مع قيمة

$F(\alpha, N-1, Nt-N-K)$ والتي تمثل القيمة الجدولية. أي نقارن بين F المحسوبة و F الجدولية.

فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر أو مساوية للقيمة الجدولية أو إذا كانت قيمة P-value أقل أو تساوي 0.05،

عندئذٍ فإننا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة.

أما إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر أو تساوي القيمة الجدولية فإننا نقبل الفرض العدم الذي ينص على أن

نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب للدراسة ونرفض الفرض البديل.

2. المفاضلة بين نموذجي PM و REM:

للاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية نقوم باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج

LM بحيث يأخذ هذا الاختبار الفرضيات التالية: [27]

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم (غياب آثار عشوائية).

H1: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم (وجود آثار عشوائية).

فإذا كانت قيمة الـ P-value لاختبار LM تشير إلى وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار أي أنها أصغر من 0.05 نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم ونرفض فرضية العدم، أما إذا كانت هذه القيمة تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار أي أنها أكبر من 0.05 نقبل فرضية العدم التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم ونرفض الفرضية البديلة.

3. المفاضلة بين نمذجي FEM و REM:

الخطوة الأخيرة هي عملية المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وذلك باستخدام اختبار Hausman ويمكن صياغة الفرضيات على الشكل التالي: [27]

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب (لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة).

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب (يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة).

نقارن نتيجة هذا الاختبار مع 0.05 فإذا كانت النتيجة أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة ونرفض الفرضية البديلة. أما إذا كانت النتيجة أصغر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب ونرفض فرضية العدم.

إحصائية الاختبار للمفاضلة بين نمذجي PM و FEM:

عند حساب F الجدولية كانت بالشكل التالي:

$$F(\alpha, N-1, Nt-N-k) = F(0.05, 5, 30-6-5) = F(0.05, 5, 19) = 2.740058$$

وعند حساب F المحسوبة كانت بالشكل التالي:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / (N-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT-N-K)}$$

$$F(5, 18) = \frac{(0.352572 - 0.247330) / (6-1)}{(1 - 0.352572) / (30-6-5)} = \frac{0.0210484}{0.0340752} = 0.6177$$

حيث N عدد شركات التأمين، T عدد سنوات الدراسة، K عدد المتغيرات، R_{PM}^2 يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي، R_{FEM}^2 يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة. إن القيمة المحسوبة وهي 0.6177 أصغر من القيمة الجدولية 2.740058 وبالتالي فإن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم للدراسة.

إحصائية الاختبار للمفاضلة بين نمذجي PM و REM:

يشير الجدول رقم (2) إلى نتيجة المفاضلة بين نمذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.1797	(5,49)	1.593028	Cross-section F
0.1076	5	9.037154	Cross-section Chi-square

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 7.

من الجدول يتبين أن قيمة الـ P-value لاختبار LM تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار أي أنها أكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم ونرفض الفرضية البديلة.

من خلال اختبار F المقيد واختبار لاغرانج يتبين لنا أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم لدراستنا. بحسب نموذج الانحدار التجميعي وبعد تقدير معلمات النموذج تصبح معادلة الانحدار الخاصة بنموذج الدراسة بالشكل التالي:

$$Y = -0.746482 + 0.016578X_0 + 0.004579X_1 - 0.025876X_2 - 0.005405X_3 + 0.033444X_4 + \epsilon$$

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3) نتائج نموذج الانحدار التجميعي

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0020	-3.256134	0.229254	-0.746482	C
0.0496	2.008766	0.008253	0.016578	X0
0.1804	1.356940	0.003374	0.004579	X1
0.0125	-2.582714	0.010019	-0.025876	X2
0.4500	-0.760907	0.007103	-0.005405	X3
0.0039	3.014950	0.011093	0.033444	X4
0.023895	Mean dependent var	0.247330	R-squared	
0.033038	S.D. dependent var	0.177639	Adjusted R-squared	
-4.083266	Akaike info criterion	0.029960	S.E. of regression	
-3.873832	Schwarz criterion	0.048471	Sum squared resid	
-4.001345	Hannan-Quinn criter.	128.4980	Log likelihood	

2.367867 Durbin-Watson stat 3.548922 F-statistic
0.007581 Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي 7 Eviews.

وبحسب نتائج نموذج الانحدار التجميعي نجد:

- بلغت قيمة معامل المتغير الوهمي الذي يعبر عن الأزمة الراهنة 0.016578 وهذا يدل على التأثير الإيجابي للأزمة على ربحية شركات التأمين، كما بلغت احتمالية هذا المتغير ($0.05 > 0.0496$) أي أن هذا التأثير جوهرياً، أي أن ربحية شركات التأمين زادت خلال فترة الأزمة وقد يعود ذلك إلى عدم انخراط شركات التأمين في التأمين ضد أعمال الشغب أو أحداث الحرب باستثناء المؤسسة العامة السورية للتأمين.

- بلغت قيمة معامل حجم الشركة 0.004579 باحتمالية قدرها ($0.05 < 0.1940$) أي أن هذا المتغير لا يؤثر على الربحية، وهذا يخالف الفرضية الأولى لبحثنا والتي تنص على أن حجم الشركة يؤثر إيجاباً على ربحية شركات التأمين العاملة في سورية.

- بلغت قيمة معامل الرافعة المالية 0.025876- وهذا يدل على العلاقة السلبية بين هذا المتغير والربحية، وهذا يتفق مع الفرضية الثانية لبحثنا والتي تنص على أن حجم الرافعة المالية يؤثر سلباً على ربحية شركات التأمين العاملة في سورية، كما بلغت احتمالية هذا المتغير ($0.05 > 0.0125$) أي أن معدل الرافعة المالية يؤثر تأثيراً جوهرياً على الربحية، أي أن كل زيادة في معدل الرافعة المالية يتبعها انخفاض في الربحية، حيث أن هذه الأموال لا توظف في مجالات تعود بالربح على شركات التأمين، أو أن ارتفاع التكاليف الثابتة التي تتكبدتها شركات التأمين نتيجة ارتفاع نسبة الرفع المالي يؤثر سلباً على ربحية هذه الشركات.

- بلغت قيمة معامل السيولة 0.005405- باحتمالية قدرها ($0.05 < 0.4500$) أي أن هذا المتغير لا يؤثر جوهرياً على الربحية، وهذا يخالف الفرضية الثالثة لبحثنا والتي تنص على أن السيولة تؤثر إيجاباً على ربحية شركات التأمين العاملة في سورية، ويمكن أن نعزو ذلك إلى حداثة شركات التأمين في السوق وعدم قدرتها على توظيف الأموال لديها بالشكل الأمثل.

- بلغت قيمة معامل استثمارات الشركة 0.033444 باحتمالية قدرها ($0.05 > 0.0044$) أي أن لاستثمارات الشركة تأثيراً جوهرياً على الربحية، وهذا يتفق مع الفرضية الخامسة لبحثنا والتي تنص على أن استثمارات الشركة تؤثر إيجاباً على ربحية شركات التأمين العاملة في سورية، أي أن الزيادة في استثمارات الشركة تؤثر إيجاباً على الربحية، حيث أن الشركة تقوم باستثمار جزء من أموالها على شكل ودائع في البنوك أو أوراق مالية قصيرة الأجل تعود بعائد على الشركة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

- وجود فائض سيولة أي أموال غير مستثمرة لدى شركات التأمين العاملة في سورية حيث وصل متوسط نسبة السيولة لديها إلى أكثر من 159% وهو معدل يزيد بشكل كبير على المعدل المعياري 35%. وهذا ما يضيّع فرصة استثمار هذه الأموال وتحقيق الأرباح منها.

- تدني واضح لمعدلات الربحية في شركات التأمين العاملة في سورية. فقد بلغ متوسط معدل العائد على الأصول 2% وهو معدل منخفض مقارنة مع المعدلات المعيارية.

- وجود علاقة إيجابية وجوهية بين الأزمة السياسية وربحية شركات التأمين العاملة في سورية، وقد يعود ذلك إلى عدم انخراط شركات التأمين في التأمين ضد أعمال الشغب أو أحداث الحرب باستثناء المؤسسة العامة السورية للتأمين.
- عدم وجود علاقة جوهية بين حجم شركة التأمين وربحيتها، وقد يعود ذلك إلى قصر الفترة الزمنية حيث أن أغلب شركات التأمين حديثة النشأة، إذ بلغ متوسط العمر لجميع شركات التأمين المدروسة حوالي 5 سنوات.
- وجود علاقة سلبية وجوهية بين الرافعة المالية وربحية الشركة، فكلما زادت حجم الأموال المقترضة لدى الشركة أدى ذلك إلى انخفاض ربحية الشركة، حيث أن الفوائد المدفوعة على هذه الأموال تفوق العوائد منها.
- عدم وجود علاقة جوهية بين السيولة والربحية، ويمكن أن نعزو ذلك إلى حداثة شركات التأمين في السوق وعدم قدرتها على توظيف الأموال لديها بالشكل الأمثل.
- وجود علاقة إيجابية وجوهية بين استثمارات الشركة وربحيتها، أي أن الزيادة في استثمارات الشركة تؤثر إيجاباً على الربحية، حيث أن الشركة تقوم باستثمار جزء من أموالها على شكل ودائع في البنوك أو أوراق مالية قصيرة الأجل تعود بعائد على الشركة.

التوصيات:

- بعد الدراسة العملية وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:
1. العمل على دراسة نسبة الرافعة المالية بالشكل الذي يضمن الاستفادة من هذه الأموال لصالح الشركة.
 2. زيادة الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تقوم بها الشركة، وتوجيه هذه الاستثمارات نحو المجالات التي تحقق الأرباح.
 3. تشجيع الدراسات والأبحاث التطبيقية على قطاع التأمين لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية.
 4. ضرورة القيام بأبحاث مستقبلية لدراسة المحددات الربحية في شركات التأمين بعد فترة من الزمن لإبراز أثر هذه المحددات بشكل أفضل، إذ إن شركات التأمين العاملة في سوريا حديثة النشأة وقد كانت الفترة الزمنية القصيرة من أهم محددات هذا البحث ولم تكن كفيلاً بإبراز الأثر الجوهري لجميع المتغيرات.

المراجع:

- [1] شبيرة، محي الدين. تأمين السيارات بين التسعيرة والتعويضات، حالة الأضرار المادية - دراسة ميدانية بشركة SAA، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2005، 1-276.
- [2] خويرة، بهاء الدين مسعود سعيد. الآثار المترتبة على عقد التأمين من المسؤولية المدنية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، 1-201.
- [3] محمد، هدى بن. تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT". رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005، 1-227.
- [4] المركز الاقتصادي السوري. التأمين في سورية... بين الواقع وآفاق المستقبل "قراءة تفصيلية في قطاع التأمين في سورية بين الماضي والحاضر والمستقبل". دمشق، 2007، 1-24.
- [5] حسين، حساني؛ الحميدي، نور. استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير

-تجارب الدول. كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، كانون الأول، 2012، 1-14.

[6] AYELE, A. Factors Affecting Profitability of Insurance Companies in Ethiopia: Panel Evidence. Master thesis, Addis Ababa University, Addis Ababa, Ethiopia, 2012, 1-63.

[7] الشوملي، عبد الله محمد. *العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين الأردنية*، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

[8] MALIK, H. Determinants of Insurance Companies Profitability: An Analysis of Insurance Sector of Pakistan. Academic Research International. Vol. I(3), 2011, 315-321.

[9] CHARUMATHI, B. On the Determinants of Profitability of Indian Life Insurers – An Empirical Study. Proceedings of the World Congress on Engineering. Vol. I, 2012, 978-988.

[10] BOADI, E; ANTWI, S; LARTEY, V. Determinants of Profitability of Insurance Firms in Ghana. International Journal of Business and Social Research. Vol. 3, N. 3, 2013, 43-50.

[11] بشوع، عز علاوة. *التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات في الجزائر*، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2006، 1-358.

[12] BATRÎNCA, G; BURCA, A. The Determinants of Financial Performance in the Romanian Insurance Market. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. Vol. 4, N. 1, 2014, 299-308.

[13] أبو زعيتر، باسل جبر حسن. *العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين*، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006، 1-157.

[14] قرعاط، أسيل جميل. *تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين*، دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين، 2009، 1-151.

[15] KABAJEH, M; AL NU'AIMAT, S; DAHMASH, F. The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices. International Journal of Humanities and Social Science. Vol. 5, N. 9, 2012, 115-120.

[16] الغصين، هلا بسام عبد الله. *استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات - دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة*، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين، 2004، 1-130.

[17] العلي، أحمد. *العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة: (دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية)*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، 2012، 387-411.

[18] الآغا، بسام محمد. *أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين*، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005، 1-157.

[19] Mehari, Daniel; Aemiro, Tilahun. Firm Specific Factors That Determine Insurance Companies' Performance in Ethiopia. European Scientific Journal. Vol. 9, N. 10, 2013, 245-255.

- [20] الجندي، خزامي عبد العزيز . *الاستثمار في الجمهورية العربية السورية*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، 2010، 609-649.
- [21] EHRHARDT, C; BRIGHAM, F. *Financial Management: Theory and Practice*, 13th ed., Mason, OH: South-Western Cengage Learning, 2011, 1186.
- [22] فضيلة، بورطورة. *دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك "دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي - بنك"* ، رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، 2007، 1-264.
- [23] البطران، أحمد مصطفى. *العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980-2010)*، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الأزهر - غزة، 2013، 1-160.
- [24] الشورجي، مجدي. *أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية* ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال في ظل الاقتصاديات الحديثة"، جامعة الشلف: الجزائر، 13-14 كانون الأول، 2011، 1-38.
- [25] شهيناز، بدرابي. *تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية "دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012"*، رسالة دكتوراه منشورة، قسم المالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، 1-331.
- [26] المالكي، سميرة بنت سعيد. *العلاقة بين حجم المنشأة الصناعية والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية)*، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية، 2013، 1-175.
- [27] ضيف، ياسين. *تأثير الهيكل المالي على قيمة الشركة المسعرة: دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2009-2012*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، السعودية، 2015، 1-145.